

مع باب ما يبطل دعوى الكفر قبل القضاء من دعاوى
قاضي خان . وفيه ايضا امرأة ادعت على ولدهم انها كانت
امرأة ابيه مات وهي في الحامه وطلبت الكفر في حق الابن
فما قامت البيعة ثم ان الابن اقام البيعة ان اياه كان
طلما ثلثا ثلثا وانقضت عدتها قبل موته تعقل بيعة الابن
في الصحيح وان كان الابن قال حين ادعت لم يكن تزويجا
او لم تكن زوجة له قط لا تعقل بيعة وفيه ايضا امرأة ادعت
على زوجها انه طلما ثلثا ثلثا واقامت البيعة والزواج محذور
ثم ادعى الزوج انه تزوجها بعد ما اعترفت انها تزوجت
بالمحلل في محل له نكاحها لا يسمع منه هذا الدخ ولو قال
لامرأته ان شربت مكر ابغى اذ نكر فامر ك بيدك فاقامت
بيعة على وجود الشرط واقام الزوج بيعة انه كان باذنها
في بيعة المرأة اولى حجاب البيعتين لكنضا وتبين حرج البيعة .

القبيلة برهن على نكاحها فبرهنتم انه خالها يندفع ولو
لم يوثق اذ وقت ادمها فقط ولو وقتا وانما الخال كسرت
لا يندفع فبرهنتمها جامع الفضولين . وفيه ايضا برهنتم انه
تزوجها في غرة شهر كذا وبرهنتم انه اقر بعد هذا التاريخ
بثلاثة اشهر انها لم عليه وليت بامرأته فهذا ادفع صح
وجه كلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل يندفع **باب**
النفقة اذا ادعى الزوج الاعار كان القول قوله
وعليه نفقة العسر والاذا اقامت المرأة بيعة على لثة
موسر فانه يقض عليه بنفقة الموسرين وان اقام البيعة
في بيعة المرأة اولى قاضي خان . ولو اختلف الزوجان
بعد فرض النفقة في مقدار الكفر وفي الزمان بعد فرض
القاضي كان القول قول الزوج وان اقام البيعة في بيعة
اولى لانها تثبت الزيادة فرائته . واذا بعث الرجل الى